

اللباب في علل البناء والإعراب

والدليل علماً أنّّه مقدرٌ - بالجملة من وجهين .

أحدهما أنّّه كالجملة في الصلة كقولك الذي خلفك زيد فكذلك في الخبر .

والثاني أنّ - الطرف معمول لغيره .

والأصل في العمل للأفعال والأسماء نائبة عنها وجعل العمل هنا للفعل أولى وإذا أنيب

الطرف مَناب الفعل دلّ - عليه واحتجّ - الآخرون من وجهين أحدهما أنّ - الأصل في الخبر أن

يكون مفرداً وحمل الفروع على الأصول أولى والثاني أنّ - الطرف إذا تقدّم - عملاً لمبتدأ لم

يبطل الابتداء ولو كان مقدّم - راءً بالفعل لأبطله والجواب أنّ - الأصل في الخبر لا يمكن تقديره

ههنا لما بيّننا من أنّ - المفرد هو المبتدأ في المعنى والطرف ليس هو المبتدأ فعند ذلك

نجعل العامل في الطرف ما هو الأصل في العمل لئلا - تقع المخالفة من وجهين وأمّا - إذا

تقدم الطرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به لأنّ - ليس بفعل على التحقيق بل هو نائب عنه

ويصحّ - أن يقدّم - بعده المبتدأ بخلاف الفعل .

فصل .

وإنّ - ما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثّة - لعدم الفائدة إذ كانت الجثّة - غير

مختصّة - بزمان دون زمان ألا ترى أنّ - قولك زيدٌ غداً إذا أردت مستقرّ - غداً لا يفيد إذ